20001229-0002a-ar

الوطن العربي

المركز العربي للمعلومات

ص ٤ ق ١/٥١
٨٩١٤٤

٢٩ كانون الأول ٢٠٠٠

لبنان : بحث عن مفقودين أم عملية إحياء لفتن الحرب الأهلية ؟!

بعدما تسلمت اللجنة القضائية - الأمنية في بيروت ٥٤ موقوفاً من دمشق وبعد الإعلان عن استمرار وجود ٩٦ موقوفاً آخر في السجون السورية لارتكابهم جرائم مختلفة ، قفزت قضية المفقودين إلى واجهة اهتمامات رئيس الجمهورية العماد إميل لحود . فهذه القضية بدأت تتفاعل في الشارع وتتحول تدريجيًا إلى مشكلة شائكة ومعقدة ، تتخذ في أغلب الأحيان الطابع الوطني - الإنساني ، لأن مصير نحو ١٨ ألف مفقود مازال مجهولاً يشكل لغزًا غامضًا قد يخلق مشكلة سياسية أو فتنة طائفية في البلاد

وهذه القضية التي طرحت في البازار السياسي تستعيد صور الحرب الأهلية البشعة منذ العام ١٩٧٥ وتفتح ملفات الخطف على الهوية ونقاتل الميليشيات المسلحة في معظم المناطق اللبنانية وحتى في زواريب المنطقة الواحدة .

هذه الملفات السوداء التي تحتوي على جماجم مواطنين من كل الطوائف تهدد بانقسامات داخلية جديدة . إن الأجواء والمناخات المذهبية التي برزت أخيرًا بسبب الوجود العسكري السوري في لبنان ، تشكل أرضية خصبة لهذه الانقسامات نتيجة الاتهامات المتبادلة حول مسؤولية الخطف والقتل وإخفاء جرائم الحرب .

الرئيس إميل لحود طرح هذا الموضوع من مختلف جوانبه لأن مطالبة عائلات المفقودين بكشف مصير أبنائهم بدأت تتحول إلى كرة ثلج أمام منازل المسؤولين والقيادات السياسية والروحية ، ويخشى الرئيس لحود أن تشهد أيام الأعياد اتهامات وتظاهرات تنذر بمضاعفات أمنية ، لذلك طلب من مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة الاهتمام بهذا الملف وإقفاله نهائيًا من خلال تكليف جهاز أمن الدولة برئاسة اللواء الركن إدوار منصور إجراء الاستقصاءات اللازمة لتحديد مصير هؤلاء المفقودين ، انطلاقًا من محاضر قوى الأمن الداخلي ومعلومات الأهالي في مكان وزمان وتاريخ فقدان أبنائهم مع الإشارة إلى الظروف الأمنية التي كانت سائدة في البلاد خلال عمليات الخطف .

اللواء الركن إدوار منصور وصف المهمة بالصعبة إن لم تكن مستحيلة وقد تستغرق وقتًا طويلاً لأن البحث في قافلة المفقودين منذ بدايات الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥ ، يعني إعادة الزمن إلى ربع قرن إلى الوراء ، ويعني أيضًا التنقيب عما تبقى من جثث بدون أن يتمكن جهاز أمن الدولة من معرفة هويات هذه الجثث ، وهذا الأمر يزيد المهمة تعقيدًا ويخلق خلافات بين عائلات المفقودين بسبب هوية التعرف على جثث أبنائها .

يعتقد اللواء الركن إدوار منصور أن البحث عن المفقودين يستلزم استخدام فانوس ديوجين الذي يفتش عن الحقيقة في الظل ، لأن المعلومات القليلة المتوافرة تشير إلى أن الميليشيات والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية في هذه المنطقة أو تلك اعتمدت طريقة وحشية لإخفاء معالم جرائمها أي أنها اعتمدت بدعة المقابر الجماعية في الأحراش والمناطق الجبلية النائية للتنصل من هذه الجرائم وإنكار معرفتها بمصير هذا المخطوف أو ذاك . فكأن أرض لبنان مزرعة لجثث المفقودين . ولكن بدون إشارات أو خرائط تدل على مكان وجودها ، ومن المعلومات أيضًا أن القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع أو إلياس حبيقة أو بشير الجميل التي سجلت رقمًا قياسيًا في عمليات الخطف والقتل كانت تعتمد طرقًا مختلفة لإخفاء الجرائم منها .

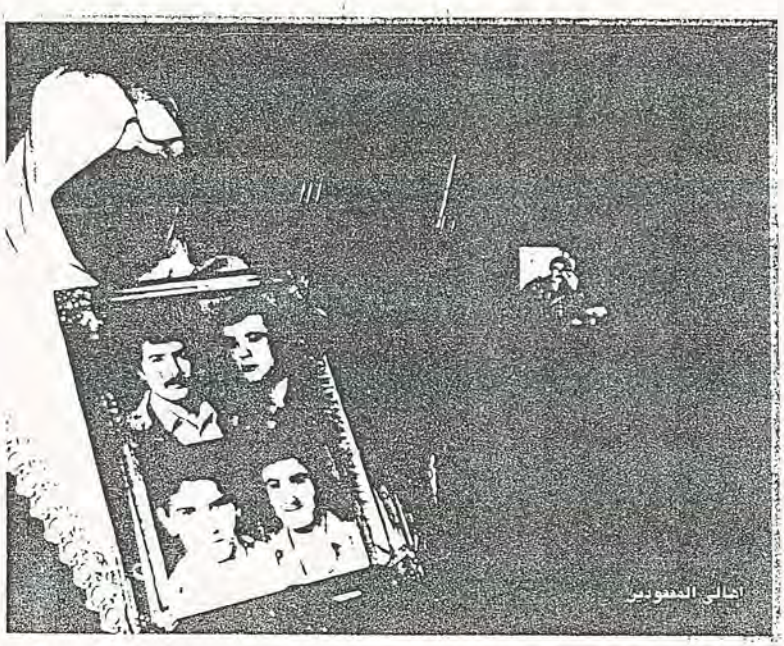

بيروت - «الوطن العربي» :

20001229_00026_2

حفر مقابر جماعية في جرود كسروان حيث كان يتم طمر الجثث في حفرة واسعة بعد رشها بمادة الأسيد الحارقة وايضا بالكلس لتذويبها ومنع الروائح

اعتماد مقبرة جماعية في منطقة «شقير» فوق كازينو لبنان

رمي الجثث تحت جسر المعاملتين الذي كان يعرف بجسر الموت

- رمي الجثث في عرض البحر بعد ربطها بمكعبات من الأسمنت . وهذه الطريقة استخدمها سمير جعجع في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ يوم حاولت قوات مناقسه إلياس حبيقة اختراق منطقة الأشرفية.

وتؤكد المعلومات أيضا أن الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة الذين خطفتهم القوات اللبنانية على حاجز البربارة يوم كان إلياس حبيقة قائدا لها ، احتجزوا في زنزانات المجلس الحربي . لكن بعد انتفاضة سمير جعجع واستلامه قيادة القوات اللبنانية تمت تصفيتهم ورمي جثثهم في البحر قبالة الحوض الخامس.

ولم تقتصر عمليات إخفاء جثث المفقودين على القوات اللبنانية بل كانت التنظيمات المسلحة الأخرى تعتمد الطريقة نفسها . بحيث أن الرمل العالي على طريق مطار بيروت وأحراج حرمون مزروعة بالمقابر الجماعية وكذلك منطقة حرج بيروت وصحراء الشويفات

وعلى اي حال . فإن سمير جعجع وبعد توقيع اتفاق الطائف عقد مؤتمرا صحفيا في المجلس الحربي (مقر قيادته) أعلن فيه انتهاء الحرب الأهلية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ وقال: الله يرحم الذين ماتوا

وإذا كانت القوات اللبنانية والتنظيمات المسلحة المسيحية الأخرى أمثال حراس الأرز ونمور الأحرار والتنظيم ، وفرقة التيوس «تنظيم سريانى» والرابطة المارونية وتنظيم إلياس مارون ، وفرقة ال ب ج التابعة لبشير الجميل قد ارتكبت جرائم حرب بشعة واعتمدت طرقا عدة لإخفاء هذه الجرائم ، وإذا كانت التنظيمات فى المناطق الأخرى اتبعت الأسلوب نفسه ، فإن هناك قناعة مبنية على معلومات أمنية رسمية بأن القوات السورية تعاملت مع الحرب بطريقة أخرى .. اى أنها استخدمت السجون فى عنجر والمرّة وتدمر وصيدنايا وقد برهنت ذلك عندما أفرجت عن ٥٤ موقوفا لديها من ٩٥ مازالوا قيد التوقيف.

ولكن . هناك تساؤلات غامضة حول مصير عدد كبير من المفقودين يوم دخلت القوات السورية الى لبنان بعد إنهاء تمرد العماد ميشال عون فى ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠ عندما اختفى اثنان من الرهبان فى دير القلعة - بيت مري وهما الأب ألبير شرفان والأب سليمان أبو خليل ومعهما الخادمة وعاملة الهاتف ومصير هؤلاء مازال مجهولا وكذلك مصير عضو المكتب السياسى الكتائبى والمسؤول الأمنى يطرس خوند وأحد زعماء المنطقة الغربية فاروق شهاب الدين

وفى هذا المجال تقول معلومات اللجنة القضائية - الأمنية أن لا لبنانيين موجودون فى سورية غير المعلن عنهم. ولكن هناك معلومات أخرى تؤكد أن عددا كبيرا من الفلسطينيين الذين كانت تحتجزهم المخابرات السورية لم يجتازوا الحدود اللبنانية ولم يصلوا إلى دمشق بل نهايتهم كانت تتم داخل الأراضى اللبنانية لذلك لا يمكن البحث عنهم إلا فى المناطق النائية المزروعة بالمقابر الجماعية

وإزاء هذا الواقع الصعب والمعقد الذى تتداخل فيه كل ويلات الحرب الأهلية فى لبنان ، ونظرا لاستحالة البحث عن المفقودين وتحديد مصيرهم ، اقترح الرئيس إميل لحود ضم ملف المفقودين إلى وزارة المهجرين بحيث تدفع هذه الوزارة تعويضات مالية عادلة لكل مفقود تتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دولار أميركى ، بحسب وضعه الاجتماعى . ولكن بعد التأكد رسميا من جهاز أمن الدولة أنه فقد خلال الحرب وفقا للمستندات اليومية أى محاضر قوى الأمن الداخلى وسجلات دوائر النفوس

لكن هذا الاقتراح يفتح أيضا أبواب المتاجرة السياسية ، لأن عدد المفقودين قد يرتفع كثيرا ما دامت الحلول تقضى بدفع تعويضات مالية الأمر الذى يكلف خزينة الدولة بحسب التقديرات حوالى ٨٥٠ مليون دولار

وهذا المبلغ غير متوفر لدى الدولة اللبنانية وقد يترتب عليه أعباء مالية ضخمة على وزارة المهجرين تستوجب فتح اعتمادات جديدة ليس بمقدور الدولة أن تسددها

وأيا تكن الحلول المقترحة فإن قضية المفقودين ستبقى مفتوحة بحيث تتراكم مطالب الأهالى فى حين تصبح المشكلة بحد ذاتها بعيدة عن كل الحلول فالبحث وكشف مصير المفقودين يبقى من المستحيلات لان المناطق اللبنانية المزروعة بالمقابر الجماعية تغيرت معالمها وتحولت إلى أماكن سكنية تستريح على عظام ١٨ ألف مفقود.

فيما الانطباع العام السائد أن العودة لاثارة قضية المفقودين تستهدف إعادة نكء جراح الحرب الأهلية لتنضم بدورها إلى نيران القضايا المتأججة تحت الرماد والمهددة بالانفجار ■

بداية المغامرة